المهمة الملقاة على عاتق الجيل الجديد مهمة وطنية كبيرة.. لأنهم سيكونون الحكام ويبنون الوطن بطرق حديثة بعيدا عن الأفكار الرجعية والمتطرفة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

السقوط في منطقة اللاوعي

في سياق النشاط المحموم الذي تقوم به أحزاب (اللقاء المشترك) بإتجاه تأزيم الحياة السياسية برزت أصوات حزبية في مشهد موتور تحاول من خلاله إحياء واحد من أقبح المشاريع الاستعمارية السلاطينية التي قبرها شعبنا وحركته الوطنية عبر مسيرة كفاحية حافلة بالتضحيات الجسيمة والإنجازات العظيمة ، وهو مشروع (الجنوب العربي) الذي قام الاستعمار البريطاني بتسويقه في أواخر عام 1959 ، في محاولة لتطويق شعارات (الوحدة اليمنية والاستقلال) التي ارتفعت في مدينة عدن الباسلة بعد ظهور الطبقة العاملة اليمنية كقوة سياسية منظمة في نقابات غداة إضرابات مارس 1956م العمالية الشهيرة .

والثابت أن مشروع (الجنوب العربي) كان يستهدف تلفيق هوية بديلة عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل في عهد الاستعمار ، لكن اندلاع الثورة اليمنية (26 سبتمبر ـ 14 اكتوبر) دشن انعطافا تاريخيا في مسار الكفاح الوطني المعمد بالدماء والتضحيات من أجل تحرير الجنوب اليمني المحتل من الحكم الاستعماري الأنجلو سلاطيني ، وتحقيق الاستقلال الناجز في الثلاثين من نوفمبر 1967م وهو اليوم الذي تم فيه دفن مشروع اتحادالجنوب العربي وإلغاء الكيانات السلاطينية وتوحيدها في دولة شطرية واحدة حملت إسم اليمن كخطوة على طريق الوحدة اليمنية التي ارتفع علمها في مدينة عدن ظهر يوم 22 مايو 1990 المجيد .

أحمد الحبيشي

وبقدر ما يشير تبني هذه الأصوات الحزبية مشروع (الجنوب العربي) الى تنكر سافر للتاريخ الوطني العظيم لشعبنا وقواه الوطنية بما في ذلك تاريخ الحزب الاشتراكي اليمني الذي أسهمت في تأسيسه كوكبة من قادة فصائل ثورة 14 اكتوبر وأبطال الاستقلال الذين تصدوا بثبات لمشروع (الجنوب العربي) ، بقدر ما يشير أيضا الى إفتقاد الحزب الاشتراكي اليمني في حالته المأساوية الراهنة قدرة التمييز بين الخطوط والظلال والألوان التي تتداخل قي مشهد ازمات وانقسامات وتجنحات الحياة الداخلية للحزب الاشتراكي اليمني .

و بوسعنا القول ان إستمراء التعاطي مع النزعات العدمية من شأنه نقل أصحاب هذه الأصوات من حالة الإصابة بعمى الألوان الى السقوط في منطقة اللاوعي ، وما يترتب على ذلك من إغتراب عن الواقع ، ونزوع الى تغييب العقل وتزييف الوعي بحقائق التاريخ ، وصولا الى الإدمان على تعاطي الأوهام !!

كنت قد نشرت قبل أربعة أعوام ونيف رداً في صحيفة " 26 سبتمبر " على كلام مهووس قرأته آنذاك في صحيفة " الثوري " ـ يشبه ما نسمعه ونقرأه هذا الأيام ـ أشار فيه كاتبه الى أن " حق تقرير المصير " هو احد الخيارات المطروحة للخروج من الأزمة الراهنة للحزب الإشتراكي الذي ينقسم الى اجنحة متصارعة !! بمعنى ان الإنتحار السياسي والأخلاقي خيار مطروح أمام الحزب منذ اربع سنوات لمعالجة هذه الأزمة ، وهو انتحار ـ بإمتياز ـ تعود جذوره الى إرث ثقافة الإلغاء والإقصاء التي تنحط بضحاياها الى مأزق حاد يعكس هشاشة النظام القيمي الذي يؤطر الممارسة السياسية في سياقات فكرية وأخلاقية ضحلة !!

حين يكون النظام القيمي هشاً ، تكون مخرجاته من ذلك الطراز الذي تضيع فيه الحدود بين الثوابت والمتغيرات ، ويتحول من خلاله رفاق الأمس الى فرق وشيع واجنحة تتبارى في التسابق على إغتيال المبادئ ، والإسراف في الفصل بين السياسة والأخلاق ، وصولا الى العبث بالإنسان والعدوان على التاريخ والتفريط بالثوابت والتضحية بالحقيقة .

لا نعرف بالضبط ما هو " تقرير المصير " الذي قرأنا عنه قبل اربع سنوات في صحيفة الثوري ، ونقرأ ونسمع عنه هذه الأيام ، وما هي محدداته ومقوماته في الواقع والتاريخ والجغرافيا ؟ .. وبالذات تاريخ الحزب الإشتراكي اليمني الذي كان يوصف في ادبياته ووثائقه بأنه " الوريث الشرعي والإمتداد المتطور لنضال الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة " !!؟؟

ولا نفهم أيضاً ـ وسط تهافت المراهنات على مشاريع امبريالية قادمة لتعديل الخرائط التي صاغها الإستعمار في الحرب العالمية الأولى ، ورسمها على الأرض في العالم العربي بعد الحرب ـ علاقة الواهمين في الحزب الإشتراكي بإمكانية العودة الى صناعة الخرائط الجيوسياسية من خلال التعويل على دور مفترض للقوى الأجنبية في تعديل الجغرافيا السياسية للوطن اليمني والعالم العربي ، مثلما راهنوا قبل ذلك على ترشيح هذا الوطن للضربة العسكرية الأميركية ، من خلال التسريبات الإعلامية والتحريض بكل الوسائل غير الأخلاقية لإقناع " الثور الأميركي الهائج " بإدراج اليمن الموحد ضمن قائمة الدول التي تؤوي الإرهاب بعد افغانستان !!

وحين فشلت مراهناتهم بسبب حكمة وحرص قيادة هذا البلد على تجنيب الوطن والشعب مخاطر محتملة قد تلحق الأذى والضرر بالسيادة الوطنية والوحدة والأمن والإستقرار تحولوا الى ممارسة أرخص أشكال الضغوط السياسية والاعلامية التي قامت بها أحزاب " اللقاء المشترك " وصحافتها لإخراج اليمن من المنظومة الدولية المناهضة للإرهاب ، كيما يقتنع العالم ـ بعد ذلك ـ بضرورة إدراجها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب !!

ينسى هؤلاء أن الخارطة الراهنة لليمن الموحد لم تصنعها القوى الأجنبية والإرادات الخارجية في سايكس بيكو او يالطا او ميونيخ ، بل جاءت ثمرة لنضال طويل اجترحه الشعب اليمني وطلائعه الوطنية ضد الإستبداد الإمامي والإستعمار البريطاني والحكم الأنجلوسلاطيني .. وينسون ان شعبنا قدم قوافل الشهداء واسترخص التضحيات الجسيمة في كفاحه الطويل من أجل الحرية والإستقلال وإستعادة الوجه الشرعي للوطن اليمني الواحد .

على هذا الطريق صاغت الحركة الوطنية اليمنية ثقافة الوحدة في مواجهة ثقافة التجزئة والإستلاب ، فيما كان الدفاع عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل في مواجهة مشاريع الهويات البديلة محور كل المعارك التي خاضها شعبنا وطلائعه الوطنية في مختلف الميادين السياسية والفكرية والثقافية .

استعادة الهويّة اليمنية

في تاريخ العالم المعاصر إرتبط حق تقرير المصير بإرادة الشعوب في الإستقلال لا عن الإستعمار بل عن هوية مفروضة عليها بالقوة في اطار دولة اتحادية متعددة القوميات والأعراق .. بيد أن الطريق الحاسم لبلوغ هذا الهدف كان يتم من خلال السعي للحصول على تأييد دولي ودعم أجنبي لهذا الحق .

في الحالة اليمنية المعاصرة عرفت بلادنا هذا الشعار في الأربعينات على يد الجمعية العدنية التي كانت تسعى للدفاع عن عروبة عدن والتحرر من هيمنة النخب والجاليات الأجنبية لدول الكومنولث على الوظائف الإدارية والفعاليات الإقتصادية والتجارية في المدينة .. لكن شعار عدن للعدنيين الذي جسد مفهوم الجمعية العدنية لحق تقرير المصير أخطأ الزمان والمكان ، حيث جوبه بمقاومة شعبية عارمة من قبل الحركة الوطنية اليمنية التي كانت تطالب بالحق في الإستقلال عن الإستعمار ، والحق في إستعادة الهوية اليمنية المسلوبة ، لا بتقرير مصير عدن خارج هويتها الوطنية اليمنية !!

نجح الوطنيون اليمنيون ـ بفضل عدالة قضيتهم وصدق إيمانهم بحقيقة الوطن اليمني الواحد ، في إلحاق الهزيمة بشعار حق عدن في تقرير المصير ، والذي كان يراد له ان يكون مدخلا لطمس هويتها اليمنية ومنطلقاً لشعارات مماثلة لتقرير " مصائر " السلطنات والإمارات المتعاهدة مع الإستعمار البريطاني ، الهدف منها في نهاية المطاف هو سلب الهوية الوطنية اليمنية عن الجنوب المحتل وتلفيق هويات بديلة زائفة !!

ثمة تاريخ طويل وزاخر بالمآثر الكفاحية العظيمة التي اجترحها السياسيون و المثقفون والأدباء والكتاب والفنانون والطلاب والعمال والمزارعون والتجار وعلماء الدين الوطنيون في مجرى الدفاع عن الهوية الوطنية اليمنية ، والتطلع الى محو و إلغاء الخارطة التي فرضها المستعمرون والأئمة والسلاطين ، وإستبدالها بخارطة الحلم الوطني التي رسمت معالمها الثورة اليمنية (26 سبتمبر ـ 14 اكتوبر) ، وتتوّجت بإنتزاع الإستقلال عام 1967م ، وإستعادة الوجه الشرعي للوطن اليمني الواحد يوم الثاني والعشرين من مايو 1990 العظيم .

كان هذا التاريخ من صنع الشعب اليمني وطلائعه الوطنية ، ولم يكن موروثا عن خرائط جيوسياسية من صنع إرادات دولية وإتفاقات استعمارية.. أما الذين يراهنون كثيراً على ماترده وسائل الإعلام العالمية هذه الأيام حول مشاريع امبريالية لإعادة النظر في تلك الخرائط ، فانهم يخطئون في العنوان حين يتوهمون بأن اليمن يصلح لمثل هذه المشاريع .. لأن خارطة الجمهورية اليمنية الموحدة صُنعت في اليمن بإرادة الشعب اليمني الحرة ، وعُمدت بدماء الشهداء الأماجد من أبنائه الميّامين الذين ناضلوا في سبيل الحرية والإستقلال والوحدة.

حين يقرأ ويسمع المرء كلاماً منحطاً كهذا ، يدرك مدى السقوط السياسي والأخلاقي لهذا النمط من السياسيين الفاشلين في مستنقع اللاوعي ، وإغترابهم عن الواقع والتاريخ ، وهروبهم المخزي من مواجهة الحقيقة ، إذ يصعب على العقل الحي تعاطي شعارات مهترئة وأوهام مريضة بهدف إحياء أفكار بالية ومشاريع ميتة ولاتاريخية .

انه مرض التعلق بأوهام وطوباويات ماضوية تهدر البعد التاريخي للزمن ، بإصرارها على العودة الى كهوف السياسات القديمة المندثرة ، والوهم بإمكانية إعادة تعريف الزمن من خلال إعادته الى نقطة سابقة في تاريخ قديم ، وإعادة الروح الى العظام الرميمة لشعارات ميتة مثل شعار " عدن للعدنيين " وشعار " لحج فوق الجميع " وشعار " حضرموت الكبرى " ، ومشروع (الجنوب العربي) وغيرها من المشاريع التي حاولت الإختباء خلف شعار " حق تقرير المصير " ، ثم انتهت الى مزبلة التاريخ تحت ضربات كفاح الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة من اجل الحرية والإستقلال والوحدة .

ألا فليصُم التاريخ بعاره الأبدي حملة هذه الأفكار الخاسئة ومروجيها وناشريها .. ورحم الله الشهيد عبدالفتاح اسماعيل الذي وصف الوحدة اليمنية بأنها قدر ومصير شعبنا اليمني . . والفقيد عبدالله باذيب الذي كان أول من رفع شعار (نحو يمن حر ديمقراطي موحد) بعد بضعة شهور من ظهور مشروع (اتحاد إمارات الجنوب العربي) الذي بدأ الاستعمار في تسويقه عام 1959 . مع الأخذ بعين الإعتبار ان المناضل عبدالله باذيب كان قد سخر في منتصف الخمسينات من كلام منحط كهذا الذي يردده بعض المحسوبين على الحزب الاشتراكي اليمني في هذه الأيام ، و بعد أكثر من نصف قرن ونيف من النضال الوطني الوحدوي .

لم يكتف عبدالله باذيب بدحض مثل هذا الكلام وتعريته في ذلك الوقت ـ قبل أكثر من نصف قرن ـ لكنه مضى الى أبعد من ذلك حيث وصفه بأنهِ مجرد «كلام مُدعّس»

نقلاً عن/صحيفة 26 سبتمبر

مشروع (الجنوب العربي) كان يستهدف تلفيق هوية بديلة عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل في عهد الاستعمار ، لكن اندلاع الثورة اليمنية (26 سبتمبر ـ 14 اكتوبر) دشنت انعطافا تاريخيا في مسار الكفاح الوطني المعمد بالدماء والتضحيات من أجل تحرير الجنوب اليمني المحتل من الحكم الاستعماري الأنجلو سلاطيني ، وتحقيق الاستقلال الناجز في الثلاثين من نوفمبر 1967م. وهو اليوم الذي تم فيه دفن مشروع اتحادالجنوب العربي وإلغاء الكيانات السلاطينية وتوحيدها في دولة شطرية واحدة حملت اسم اليمن كخطوة على طريق الوحدة اليمنية التي ارتفع علمها في مدينة عدن ظهر يوم 22 مايو 1990 المجيد .

الخارطة الراهنة لليمن الموحد لم تصنعها القوى الأجنبية والإرادات الخارجية في سايكس بيكو او يالطا او ميونيخ ، بل جاءت ثمرة لنضال طويل اجترحه الشعب اليمني وقواه الوطنية ضد الاستبداد الإمامي والاستعمار البريطاني والحكم الأنجلوسلاطيني ، حيث قدم شعبنا قوافل الشهداء واسترخص التضحيات الجسيمة في كفاحه الطويل من أجل الحرية والاستقلال واستعادة الوجه الشرعي للوطن اليمني الواحد .

وجاء رمضان

جمال البنا □

عندما يأتي رمضان يتبادل الناس التهاني، ولكن بالنسبة لي الأمر ليس تهنئة، ولكن سؤال: هل لا تزال عند رأيك الذي أعلنته في العام الماضي من أن التدخين لا يفسد الصيام ؟ وهو الرأي الذي أثار غضب الكثيرين، وتمنى أصدقاء عديدون لو أني تفاديت مثل هذا الموضوع الحساس الذي يعطي انطباعًا بأن صاحبه يشذ عن أحكام أصبحت من مسلمات المسلمين جميعًا، على الأقل لأن هذا يؤدي إلى إساءة الظن ببقية جوانب الفكر الذي ندعو إليه والذي يظلم بمثل هذه الظنون.

أقول للأخوة المتسائلين، والمشفقين إن القضية ليست قضية حكم في أحد الموضوعات، إنها قضية منهج، فإذا اختلفت المناهج اختلفت الأحكام.

والمنهج الذي وضعته لنفسي هو الالتزام «بالله والرسول»، وهذا ما يمكن أن يترجم بالقرآن، والصحيح الثابت المنضبط بالقرآن من السُنة، ومثل هذا المنهج لا يلتزم بآراء الفقهاء، ولا بما انتهى إليه السلف الصالح من أحكام، فالقرآن يحذرنا من أن نتهرب من مسؤوليتنا، ونقول «أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا»، ولا أن نجعل من الفقهاء مشرعين يحلون ويحرمون، فهذا في حقيقته شرك يدخل تحت قول إن "اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ" .

ولما كانت المؤسسة الدينية المعترف بها «الأزهر» تجعل ما انتهى إليه الأئمة من السلف وأصحاب المذاهب من أحكام محورًا وأساسًا لمنهجهم السلفي، فمن الطبيعي أن تختلف آراؤهم عن آراء منهج لا يعود إليهم، ولكن إلى القرآن والرسول مباشرة.

وقد وجدت القرآن الكريم يدعونا للتدبر والتفكير ولإعمال عقولنا حتى لا نقول «لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ» (الملك: ١٠)، كما وجدت القرآن يجعل العبادة وقفا لله تعالى، فلا يجوز لأحد أن يزيد عليها أو ينقص منها، إن عليه أن يلتزم بها ويقف عندها. وفي هذه النقطة بالذات يتفق المنهج السلفي مع القرآن الكريم. ولم أجد في القرآن أو لدى الرسول شيء عن السجاير على وجه التعيين لأنها لم تكن معروفة ولم تظهر إلا بعد نزول القرآن وحياة الرسول بمئات السنين.

إذن لا يمكن أبدًا القول إن القرآن والرسول يحرمان السجائر، وهذا هو التحريم الأصولي والشرعي.

ولكن هذا لا يعني أن لا نجد حلاً للمستجدات، إننا نجد الحل في الاجتهاد، فعلينا أن نجتهد، وما نراه غير متفق مع أصول القرآن والرسول، فمن حقنا أن نقرر هذا دون أن نقول إنه حرام أو حلال، لأن الحرام والحلال وقف على الله تعالى، وهذا في الحقيقة ما كان الورعون من السلف والفقهاء يحتذونه، فكان الإمام أحمد بن حنبل يتفادى أن يقول حرام أو حلال ويلوذ بما دون ذلك من تعبيرات.

وقال ابن وهب سمعت مالكاً يقول: «لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا، ولا أدركت أحداً اقتدى به يقول في شيء هذا حرام وهذا حلال، وما كانوا يجترئون على ذلك وإنما كانوا يقولون نكره هذا، ونرى هذا حسناً فينبغي هذا ولا نرى هذا»، ورواه عنه عتيق بن يعقوب وزاد «ولا يقولون حلال ولا حرام»، أما سمعت قول الله تعالى: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ»، «الحلال ما أحله الله وَرَسُولُهُ والحرام ما حرمه الله ورسوله».

النقطة الحاسمة أن الاجتهاد لا يلزم إلا من يقتنع به، وأنا أعتقد أن الاجتهاد قد يكون مصيبًا في معظم الحالات، ولكن هذا لا يعطي صفة الإلزام، لأننا لو فعلنا هذا لجعلناه شرعًا إلهيا، ولو أخذنا به لأخضعنا الشعوب والجموع لاجتهادات الفقهاء.

وقد بدت بوادر ذلك عندما صدرت فتاوي تحرم البقاء بعد العمرة للحج، ونجعل من لا يشترك في الانتخابات «آثم قلبه»، وأن تقديس الصحابة ركن سادس من أركان الإسلام.. إلخ، وإذا سمح بهذا فسنجد أنفسنا تحت حكم «ولاية الفقيه».

لقد انتهزت قضية التدخين والصيام لأثير قضية «التحليل والتحريم الشرعيين»، وأفرق ما بينه وبين ما يفتات عليه من دعاوى تلحق به، كأن يقال مثلا السجاير ضارة، ونحن لا نشك في هذا، ولكن الامتناع عنه نهارًا لا يمنع الإقبال عليه ليلا، وربما بصورة تعوض حرمانه بالنهار، وكذلك ما قيل أن شهر رمضان هو شهر «ضبط النفس»، وهذا صحيح ولكن فيما فرضه الشارع، وليس فيما فرضه المجتهدون.

على أن الفكرة فيما ذهبنا إليه ليست مطلقة، فلا جدال أن من يستطيع أن يصوم مع الامتناع عن التدخين أفضل وإن هذا ممكن للأغلبية، ولكن القضية أن هناك فئة ـ قلت أو كثرت ـ تعودت على التدخين بحيث أصبح عادة محكمة لا يسهل التحلل منها، وبالنسبة لهذه الفئة فإن الصيام مع الامتناع عن التدخين يعني موقفا من ثلاثة مواقف:

الأول: أن يصوم، ولكن يتملكه الاكتئاب بحيث يعجز عن العمل والإنتاج، وقد يسيء معاملة الناس أو يرجئ أعمالهم ويضر بمصالحهم، وقد يلوذ بالنوم حتى أذان المغرب.

والثاني: أن يدخن سرًا سيجارتين أو ثلاثا ويدعي الصيام.

والثالث: أن لا يصوم لأنه لا يستطيع ترك السجائر نهارًا كاملاً.

وكل موقف من هذه المواقف سيئ، ولا يمكن الأخذ بواحد دون الآخر، وقد جئنا لمثل هذا الشخص بالحل وهو أن تدخين ثلاث أو أربع سجائر لا تفسد صيامه فليدخنها ويواصل صيامه فنحن كسبنا للصائمين شخصًا كان يمكن دون ذلك أن يكون من المفطرين.

وكما كان لي سند شرعي سلبي، فإني في القسم الإيجابي اعتمدت على أصل إسلامي قرره القرآن هو الحكمة التي جعلها القرآن قرينة للكتاب مع آيات عديدة، وهذا الجل هو ما توحي به الحكمة، فلم نخالف الشرع في الحقيقة، بل إن القرآن نفسه جعل لنا ملاذا وحلا.

ولم أكن أعلم أن ابن عابدين، وهو أحد كبار أئمة الحنفية أباح التدخين، فهذا ما جاء في كلام أحد المعترضين، كما لم أكن أعلم أن آية الله السيستاني إمام الشيعة في العراق أباح للذين لا يستطيعون صبرًا عن السجائر تدخين ثلاث أو أربع سجائر.

وأود أن أذكر القراء بأني كتبت في هذه الجريدة يوم ٢٠٠٦/٩/٢٠م مقالاً بعنوان «الغيرة علي حرمة الصيام» ذكرت واقعة هي ـ كما جاء في المقال ـ:

«ذكرني هذا بحدث وقع في يوم ١٩٨٣/٦/٢٣م، عندما فتحت صفحات جريدة الأهرام (وهو أحد أيام رمضان)، فوجئت بكاريكاتير صلاح جاهين وهو يمثل شخصًا (عتلا) يحمل في يده اليمنى زجاجة شراب تتساقط النقط منها، وفي فمه سيجارة مشتعلة، ووراءه الشمس ساطعة متوهجة، وهذا العُتُل يقول: (أيوه أنا اسمي رمضان.. فيه حاجة لامؤاخذة !)، نشرت الصورة في المقال».

عندما وقع نظري على هذا الرسم غلى الدم في عروقي، وأرسلت برقية إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشوري جاء فيها:

«كاريكاتير الأهرام اليوم الخميس مثال صارخ لتحدي مشاعر الشعب وطعن أقدس مقدساته وسيحسب على الحكومة والصحافة القومية.. حرية المعارضة شيء، والجليطة والاستهانة بمشاعر الناس شيء آخر».

كما كتبت إلى الأستاذ عبد الله عبد الباري والأستاذ إبراهيم نافع: الكاريكاتير الذي نشرته الأهرام اليوم الخميس ١٩٨٣/٦/٢٣، مثل صارخ للفجاجة والجليطة والوقاحة، وإذا كان في رسامكم عرق ينبض بالفسوق والشهوات يحاول أن يدسه في رسومه، أو إذا كان قد أفلس ولم يعد لديه إلا سقط المتاع، كما تشهد بذلك رسومه الهابطة والساقطة، فواجب الأهرام ورئيس تحرير الأهرام أن يجنب الأهرام وقراءها هذا الإسفاف.

من حق القراء أن يقرءوا هذا ليعلموا أن كاتب المقال لا تنقصه الغيرة على حرمة الصيام.

وهناك رأي آخر أثار دهشة أو معارضة شبيهة بمعارضة رأي التدخين في رمضان، هو «جواز إمامة المرأة الرجال»، فقد كان الأساس الذي اعتمدت عليه هو أن المعيار الذي وضعه الرسول للإمامة هو العلم بالقرآن، ولهذا ولي صبيا الإمامة على مشايخ قومه لأنه كان أعلمهم بالقرآن، وولي مولى هو سالم مولى أبي حذيفة الإمامة على مشيخة المهاجرين والأنصار لأنه كان أعلمهم، فإذا وجد رجل جاهل بالقرآن، وامرأة عالمة به فهل يستقيم معه أن نجعل الرجل الجاهل بالقرآن إمامًا لمجرد أنه رجل، ونحرم المرأة العالمة لمجرد أنها امرأة ؟

في الحالة التي لابست هذه الواقعة في الولايات المتحدة كانت السيدة أمينة ودود أعلم المجموعة التي كانت معها بالقرآن، فقد قرأته وكتبت عنه كتابًا، في حين أن المجموعة هي من الشباب الأمريكي الذي لا يعلم عن الإسلام إلا الأساسيات، فكانت هي الأحق بالإمامة.

وفضلا عن أن هذا العمل دفع عن الإسلام تهمة يدعيها الأمريكيون هي أن الإسلام يؤخر المرأة، ولا يسمح لها بالتقدم، وأنها تدخل المسجد من باب خاص أشبه بباب الخدم، فجاءت صلاتها إمامًا تنفي هذه المزاعم.

أما ما أثاروه من دفوع، فالمفروض أن لا نأخذ بها مادام لدينا المبدأ الذي وضعه الرسول نفسه، والذي يتفق مع أن الصلاة هي أساسًا قراءة قرآن، ولكننا استبعدنا المبدأ النبوي لدعاوى ركيكة، فحكاية أن الصلاة الإسلامية فيها ركوع وسجود وأن هذا لا يمكن المرأة أن تسجد دون أن تجسم أماكن العورة فيها، فهذا إنما يكون عند العرب القدامى الذين كانت فكرتهم عن المرأة أنها «تدفئ الضجيع»، وأن من علامات الجمال تضخم العجيزة حتى لا تكاد تستطيع القيام إلا بصعوبة، إن مثل هذه المرأة «العجزاء» لا توجد في أمريكا، أما ما عدا هذا فإن الملابس السابغة التفصيل لا تكشف شيئا بحيث تجعل المرأة كالرجل تمامًا، وقد رأينا صورتها ونشهد بهذا بإخلاص وأمانة.

أما الادعاء بأن هذا لو كان جائزا لكانت السيدة عائشة أحق النساء به، فإن هذا لا يمس المبدأ، ولكن يعني أن ظروف وبيئة المجتمع العربي ما كان يمكن أن تكون المرأة إمامًا، كائنة من كانت.

لقد انتزع الإسلام بصعوبة بالغة ـ حقوق المرأة ـ من براثن الروح الجاهلية التي ظلت مسيطرة بالنسبة للمرأة، فما كان يمكن للمجتمع العربي أن يسيغ أو يهضم إمامة سيدة، ولو كانت عائشة نفسها.

نقول إن مجتمعنا المصري (والعربي أشد) لا يقبل أن تتولى إمامة الصلاة امرأة، وهذا لا يعود إلى صدق إسلامه، ولكن إلى «ذكورية» المجتمع العربي والمصري، ولابد من أن تمر أجيال وأجيال وأن ترتفع مستويات الثقافة والفكر، وكذلك المستوى المادي والاجتماعي قبل أن يتحرر من الأفكار الذكورية التي تحكمه.

وليس شرطا أن ما لم يحدث في عهد الرسول لا يمكن أن يحدث في عصرنا، فهذا لزوم ما لا يلزم، وإيقاف للحراك الاجتماعي الذي لا مناص منه، والمهم هو التأسيس على مبدأ إسلامي.

وأنا أفهم إشفاق المشفقين، ولكن القرآن الكريم علمنا أن لا تأخذنا في الحق لومة لائم، وحذرنا من المصانعة والمداهنة، وأوضح لنا أن لا يكون هدفنا الاستكثار من الأتباع والمؤمنين، ولكن تبليغ الدعوة كاملة، وأن هذا هو ما يجب أن يلتزم به كل من يتولى دعوة وعليه أن لا يأبه لما يلقى من رفض أو اضطهاد، أو عزوف أو استنكار، وعليه أن لا يستعجل، وأن يعلم إن لكل أمر قدرًا وأجلا، وأن تغيير العادات والتقاليد التي تلصق بالأديان أمر عسير يتطلب أجيالا، وقد يشترط أن يموت الداعية أولا حتى يعترف به، كل هذا نحن نعلمه ونلتزم به، ولا يضيرنا، أن الله تعالى كلف الأنبياء بالبلاغ حتى وإن لم يقسم لهم نجاح مساعيهم التي من أجلها أرسلوا «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» (القصص: ٥٦)، لأن فشلهم في تحقيق الهدف كاملا أفضل من تحقيق هدف ناقص يحسب عليهم ويشوه دعوتهم، لأن كلمة الحق ما لم تصدع بها كاملة، شاملة، صريحة، لا مهادنة فيها، فإن الدعوة ستتخبط في إصلاحات جزئية أو في «الوسطية» التي يمكن أن تحافظ على استقرار، ولكنها تحول دون ثورة، ولا يمكن تعويض تخلف أربعة قرون بوسطية أو بحلول تقليدية، لابد من مجاوزة المراحل والقفز فوق الواقع والالتزام بالطابع الثوري لحركة الإصلاح، فإذا أراد الله لها أن تنجح، فقد حققت الهدف، وإلا فإنها لم تخن مبادئها أو تشوه فكرتها.

ولنا في رسول الله "أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ".

□ مفكر وأكاديمي مصري